

يعتبر الاستثمار وسيلة لتحقيق هدف معين سبق تحديده، ولا يتم تنفيذ الاستثمار الا بتخصيص قدر معين من الموارد واستخدامها، مما يترتب عليه التزام المشروع بمجموعة من التكاليف لفترات زمنية مختلفة ، يتوقف طولها على نوع الاستثمار. كما أن اتخاذ قرار استثماري معين يضيع على المشروع فرصة استثمار أمواله في بدائل استثمارية أخرى وهو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة وفي هذا المعنى يمكن النظر الى الاستثمارات الجديدة باعتبارها الزام المشروع بمجموعة من التكاليف والإيرادات خلال فترة معينة، إذ أن قرار الاستثمار يؤدي الى ارتباط المشروع بمجموعة من التكاليف الثابتة الإضافية يصعب الرجوع عنها بمجرد تنفيذه، وهذا القرار يحكم هيكل التكاليف والإيرادات للشركة لفترات زمنية طويلة في صورة تدفقات نقدية خارجة وداخلة مما يدعو الى ضرورة أخذ مشكلة القيمة الزمنية للنقود في الحسبان . ويرتبط التحليل المحاسبي للأستثمارات بالحاضر والمستقبل ولين بالماضي وعليه فان التكاليف المرتبطة بهذا التحليل يجب أن تكون ممثلة في تكاليف مستقبلة، أي تكاليف محددة مقدماً وليست تكاليف تاريخية .